المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 05-11-2006 العـــدد : 4773
الصفحـات : 13 المسلسل : 82

المفاعلات النووية .. السبيل الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة

د. أمين ساعاتي
Dr_saaty@yahoo.com

لقد ثبت أن النفط وهو المصدر الرئيسي للطاقة معرض للنضوب، وأن أسعاره فاقت أسعار الطاقة النووية أضعافًا مضاعفة، كما أن الدول الكبرى التي تستهلك بكميات كبيرة باتت - كما أوضحنا- تلوح برغبتها في التحول عن النفط إلى الطاقة النووية بأسعار رخيصة تحقق لها مزيدا من التقدم.

كاتب اقتصادي

في سلسلة المقالات التي أكتبها عن ضرورة توسع المملكة في استخدام الطاقة النووية.. أعتمد على مبررات علمية واقتصادية كثيرة، ويأتي في مقدمتها أن زيادة معدلات التنمية أصبحت ترتبط ارتباطا كبيرًا بمقدار اعتماد المملكة على الطاقة النووية أكثر من اعتمادها على النفط. وأؤكد هنا أن التوسع في استخدام الطاقة النووية لن يكون على حساب النفط، لأن النفط مادة ناضبة وأن أضراره على البيئة بدأت تشكل هاجسًا مقلقًا لجميع دول العالم، كما أن أسعاره بدأت ترفع تكاليف التنمية إلى مستويات عالية.

ولذلك، فإن الدعوة إلى التوسع في استخدام الطاقة النووية بدلًا من الطاقة التقليدية لم تعد دعوة في إطار سباق التسلح النووي، بل تستطيع القول إنها دعوة إلى المنافسة على تحقيق المزيد من النمو والتنمية المستدامة.

ويظن البعض خطأ أن وكالة الطاقة الدولية هي وكالة للطاقة النووية فحسب ولا يعرف أن وكالة الطاقة الدولية هي وكالة للطاقة بكل أشكالها من نفط وفحم حجري، وطاقة نووية وغاز طبيعي، ولذلك فإن من أهم وظائف هذه الوكالة أن تلفت نظر العالم إلى حجم احتياجاته من كل منها، ولذلك، فإن وكالة الطاقة الدولية أصدرت تقريرًا عن النمو الهائل في استهلاك النفط، وحذرت من أن النفط معرض للنضوب في سنوات قليلة مقبلة، وأشارت إلى الطاقة النووية كبديل أنسب وأرخص للطاقة في العالم.

إن العالم بدأ يتجه بوعي كامل إلى أهمية الطاقة النووية كوسيلة استراتيجية من وسائل تحقيق المشاريع التي بدأت تعاني بدون استخدام الطاقة النووية، وفي هذا الإطار كثرت المؤتمرات والمنتديات التي باتت تعقد للدعوة إلى التوسع في استخدام الطاقة النووية عوضًا عن الطاقة التقليدية، وكان آخر المؤتمرات التي عقدت لهذا الغرض المؤتمر النووي الخامس عشر في حوض المحيط الهادي، وفي هذا المؤتمر تحدث جون ريتش مدير عام الاتحاد النووي العالمي وقال: إن العالم في حاجة إلى بناء مفاعلات نووية إضافية زيادة عما هو موجود حاليًا بمقدار 20 مرة كحد أدنى، وإذا حدث هذا فسوف يتجنب كارثة بيئية قد تودي بحياة ملايين البشر بسبب الارتفاع التدريجي في حرارة الأرض أو ما يعرف باسم ظاهرة الاحتباس الحراري الناجمة عن الإسراف في استخدام وسائل الطاقة التقليدية مثل: البترول والفحم. وأضاف ريتش قائلًا: إن الطاقة النووية شهدت نهضة في آسيا خاصة في الصين وإن الأعوام الـ 25 المقبلة ستشهد دخول 40 دولة نادي الطاقة النووية، وهناك حاليًا 442 محطة للطاقة النووية في 30 دولة توفر 16 في المائة من الطاقة العالمية، ويجري حاليًا بناء نحو 30 محطة في 11 دولة. وأكد ريتش في معرض حديثه عن الطاقة النووية أن العالم سينتقل من المعدل الحالي وهو نحو 440 مفاعلًا إلى أكثر من ألف مفاعل خلال الأعوام الـ 25 المقبلة، وخلال منتصف القرن أتوقع أن يكون لدينا على مستوى العالم ما بين ألفين أو ثلاثة آلاف مفاعل.

والسؤال المهم الذي يطرح نفسه: أين المملكة العربية السعودية من كل هذا؟

لقد أفادت التقديرات في وكالة الطاقة الدولية أن زيادة الطلب العالمي على الطاقة سيصل إلى الثلثين في العقود الثلاثة المقبلة حتى عام 2030 أي أن الطلب على النفط سيبلغ 16,5 مليار طن من النفط ومشتقاته، وهذا يمثل زيادة في معدل النمو بمقدار 107 في المائة في السنة، ويعني ذلك بالنسبة لقطاع الكهرباء أن المطلوب كمية ضخمة من الاستثمارات لتوليد طاقات جديدة بحلول عام 2030، بهدف تلبية مضاعفة الطلب.

وبمعنى آخر فإن العالم في طريقه إلى طلب ما يقرب من ضعفي المستوى الحالي، وبذلك سيرتفع استهلاك النفط من نحو 84 مليون برميل يوميا حاليا إلى 140 مليون برميل، ويزداد استهلاك الغاز الطبيعي بأكثر من 120 في المائة والفحم بأكثر من 60 في المائة. وعندها تبدأ الأزمة الحقيقية ويأخذ الإنتاج العالمي في التناقص، وتضطر بقية دول العالم إلى اللجوء إلى الطاقة البديلة وعلى رأسها الطاقة النووية، وهكذا ستصبح الطاقة النووية في حكم الضرورة إن آجلاً أم عاجلاً.

وإذا كانت الدول الكبرى تعرقل المشاريع

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 05-11-2006 العـــدد : 4773
الصفحـات : 13 المسلسل : 82

النووية لدول العالم النامي فإن الهدف الأساسي هو تكريس التخلف لدول العالم النامي، وعلى عكس ذلك فإن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية أعطت جميع الدول الأعضاء في الوكالة حق استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، بل طالبت وكالة الطاقة الدولية الدول الأعضاء بالتوسع في بناء المفاعلات النووية بغية استخدام الطاقة النووية في أغراض التنمية على نطاق واسع.

ولعل حرص وكالة الطاقة الدولية على التوسع في استخدام الطاقة النووية يعود إلى أن الطاقة النووية ستكون وقود التنمية وبدون طاقة نووية لا تقوى الدول على تحقيق معدلات عالية في النمو لأسباب كثيرة، من أهمها أن الطاقة النووية ستوفر الكهرباء بأسعار زهيدة، والكهرباء هي وسيلة التنمية وبدون الكهرباء لن تقوم المصانع ولن تقوم مراكز البناء ولن تقوم محطات تحلية المياه، ولن تقوم الحياة الاقتصادية برمتها؛ بمعنى أن عنوان التنمية في القرن الحادي والعشرين هو التوسع في الطاقة النووية، ولذلك إذا أرادت الدول أن تحكم على نفسها بالتخلف فإنها تمنع عن نفسها استخدام الطاقة النووية.

وانطلاقًا من هذا التوجه الذي تدعو إليه منظمة الطاقة الدولية، فإن وزراء خارجية الدول العربية اتخذوا في اجتماعهم الأخير الذي عقد في أيلول (سبتمبر) 2006 في مقر الجامعة في القاهرة قرارًا بضرورة قيام الدول العربية بالتوسع في استخدام الطاقة النووية وبناء المفاعلات النووية لأغراض التنمية، وكانت المملكة العربية السعودية إحدى الدول الموقعة على هذا القرار، كما أن المملكة العربية السعودية إحدى الدول التي لها تجارب طيبة في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية حينما أنشأت في الستينيات إدارة مستقلة للطاقة النووية ضمن هيكل وزارة البترول والثروة المعدنية.

لقد ثبت أن النفط وهو المصدر الرئيسي للطاقة معرض للنضوب، وأن أسعاره فاقت أسعار الطاقة النووية أضعافًا مضاعفة، كما أن الدول الكبرى التي تستهلك بكميات كبيرة باتت - كما أوضحنا- تلوح برغبتها في التحول عن النفط إلى الطاقة النووية بأسعار رخيصة تحقق لها مزيدًا من التقدم.

يتضح مما سبق أن بناء مفاعلات نووية في المملكة العربية السعودية لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية لم ولن يكون عملاً مخالفًا للقانون الدولي، بل هو عمل يتمشى مع دعوة وكالة الطاقة الدولية إلى التوسع في استخدام الطاقة النووية.

إن زيادة معدلات استهلاك الطاقة الكهربائية في المملكة العربية السعودية بنسبة 7 في المائة سنويًا للوفاء باحتياجات المملكة المتزايدة من الكهرباء يعني أن المملكة ستحتاج خلال السنوات العشر المقبلة إلى زيادة نصيبها من الطاقة الكهربائية بما يعادل ألف ميجاواط في العام الواحد وهو رقم يعادل إنتاج محطة كهرباء كبيرة.

ولأن المحطات النووية أصبحت أقل تكلفة وأكثر أمانًا وأقل تلوثًا وخطرًا على البيئة والمناخ الكوني، فإنه من المحتم أن تتجه المملكة إلى الطاقة النووية، وأن تسعى إلى وضع خطة شاملة لبرنامج سعودي نووي يضيف إلى طاقة الكهرباء ألف ميجاواط في كل عام.

وهكذا فإن الهدف الحقيقي للبرنامج النووي السعودي الذي نطالب به، هو نقل المملكة العربية السعودية إلى عصر التكنولوجيا النووية إضافة إلى إنتاج الكهرباء وتحلية مياه البحر بتكاليف أقل من تكاليف تشغيل المحطات الحرارية، وكذلك دفع برامج التنمية إلى الأمام بقوة لتصبح بالفعل من النمور الآسيوية التي تلعب فيها الطاقة النووية دورًا كبيرًا لتحقيق أعلى معدلات النمو.

إن اتفاقيات الشراكة التي وقعتها المملكة العربية السعودية في الجولات الموفقة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين والوفد المرافق له إلى الصين والهند وماليزيا لن تكون متوازنة إذا لم تصبح المملكة دولة نووية.

30822
للرد على الكلمة أرسل رسالة قصيرة SMS
الى الرقم 30822 بدءا بالرمز 110 يم الاستاد